مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد ٣ ـ المجلد ١٢ ـ خريف ١٩٨٤ (صفحات من ٧ إلى ٣٥)

التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع

مثال: الأردن والسودان

محمد العوض جلال الدين
المعهد العربي للتخطيط / الكويت

مقدمة:

نحاول في هذا البحث أن نتتبع بعض أنواع التمييز الذي تمارسه الأسرة ويمارسه المجتمع ضد الانثى منذ لحظة ميلادها مروراً بطفولتها المبكرة وفي سن دخول المدرسة وإلى أن تصبح زوجة وأمّاً. وسنحاول أولاً قياس الميول والاتجاهات الخاصة بإنجاب الأطفال من الجنسين مطبقين في ذلك بعض أساليب التحليل الإحصائي المتقدم على البيانات المتوفرة في كل من الأردن والسودان حتى نتمكن من قياس قوة التفضيل عند مختلف الفئات الاجتماعية تبعاً لتفاوت خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ثم نحاول بعد ذلك وضع هذه الاتجاهات والميول في إطار تاريخي يأخذ في الاعتبار بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وما زالت سائدة في المجتمع العربي حتى يمكن رؤية الأسباب التي أملت هذه الاتجاهات المتحيزة لولادة الأطفال الذكور بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وننتقل بعد ذلك لبحث الممارسات الفعلية نحو كل من الذكور والإناث في مجالات الإرضاع، التغذية، العناية الصحية، التربية المنزلية والتعليم المدرسي والجامعي.

وأخيراً سنناقش باختصار نظرة المجتمع وتقييمه للدور الذي تقوم به المرأة للمحافظة على النسق القائم واستقراره.

تفضيل إنجاب الأطفال الذكور:

يعتمد هذا الجزء من البحث بصورة رئيسية على استخدام أسلوب إحصائي متقدم لتحليل النوايا أو الاتجاهات الخاصة بالاستمرار في الإنجاب أو وقفه لدى عينة من النساء اللائي سبق لهن الزواج وفي الفئات العمرية ١٥ ـ ٤٩ سنة في الأردن حسب ما لديهن من أطفال ذكور وإناث. وسنورد بعض النتائج لتحليل مماثل أجرى على مسح قام به الباحث في منطقة الخرطوم الكبرى في السودان سنة ١٩٧٥، وذلك بغرض دعم النتائج التي توصلنا إليها عن مجتمع الدراسة في الأردن.

يبلغ حجم عينة النساء في الأردن ٣٠٦٩ امرأة في سن الحمل والولادة وقد تم بحث هؤلاء النسوة في مسح الخصوبة البشرية الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة في الأردن عام ١٩٧٦.

لقد كان هناك استبيان فردي لكل امرأة وهو استبيان يتركز بصورة أساسية على الاستبيان الذي أعدته هيئة المسح العالمي للخصوبة البشرية[١].

أما بالنسبة للسودان فقد أخذت البيانات من مسح أجراه الباحث على عينة من النساء المتزوجات يبلغ حجمهن ٢٦٨١ امرأة، وإن كان التحليل هنا وقفاً على حوالي ١٩٧٩ امرأة فقط في سن الحمل والولادة ١٥ ـ ٤٩ وهن النساء اللواتي أبدين رغبة واضحة في الاستمرار أو عدم الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال.

ويعتمد التحليل في كلا المسحين على آراء المبحوثات وميولهن نحو الاستمرار في إنجاب المزيد من الأطفال أو الاكتفاء بالعدد المنجب فعلاً. ويتعين علينا هنا أن ندرك أن ميول ورغبات المبحوثات ربما تكون في عدد كبير من الحالات انعكاساً واستجابة لظروف معينة كانت تعيشها المرأة وقت إجراء البحث (مثل وجودها في حالة تعب من رعاية أطفالها أو غضب من زوجها)، والمعروف أن كثيراً من الآراء والمواقف تتغير بتغير الظروف المحيطة بالمرأة، ومن هنا يتوقع أن تتبدل وتتغير بعض الآراء على الأقل بالنسبة لبعض المبحوثات بحيث يكون سلوكهن مختلفاً عما أبدينه من رغبات.

ولكن رغم ذلك يتوقع أن تكون هناك اختلافات أساسية في بعض الخصائص المختارة للنساء اللائي أبدين رغبة في وقف الإنجاب وللنساء اللائي يهدفن إلى إنجاب المزيد من الأطفال، ولذلك سنحاول هنا تحديد المتغيرات الهامة والمميزة بين هاتين

المجموعتين من النساء ومجموعة ثالثة لم تقرر موقفاً معيناً. ويبلغ حجم المجموعة التي أبدت رغبة في الاستمرار في الإنجاب والتي سنسميها المجموعة الأولى ٥٤ ٪ من جملة العينة البالغ حجمها ٣٠٦٩ امرأة، بينما تشكل المجموعة الثانية وهي التي تنوي وقف الإنجاب ٤٢ ٪، أما المجموعة الثالثة فهي حوالي ٤ ٪ من جملة العينة المدروسة.

والافتراض الأساسي هنا هو أن النساء لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا استطعن إنجاب عدد كاف من الأبناء خاصة الذكور منهم، فإذا كان العدد غير كاف، وأهم من ذلك اختلت فيه النسبة بين الذكور والإناث فسيكون الاتجاه الغالب هو الاستمرار في الإنجاب حتى يتحقق العدد المرغوب فيه خاصة من الأطفال الذكور. من هنا يتوقع أن ترتفع نسبة من لا يردن إنجاب المزيد من الأطفال كلما كان العدد المنجب بالفعل وخاصة من الذكور كبيراً، بينما ستكون مواقف المجموعة الأولى معاكسة تماماً لاتجاه ولموقف المجموعة الثانية.

ولا بد في هذه الحالة أن تتميز عضوات المجموعة الثانية بخصائص معينة تمكنها من تحقيق العدد المطلوب من الأطفال قبل أن تتوقف عن الحمل والإنجاب، إن النتاج الممكن من الأطفال يتأثر بعدة متغيرات أهمها العمر الحالي للمرأة، وعمرها عند الزواج، ومن هنا يتوقع أن تكون النساء في الفئة الثانية أكبر سناً في المتوسط وتزوجن في سن مبكرة مقارنة مع نساء المجموعة الأولى.

أما الطلب على الأطفال فتحدده عوامل اجتماعية ثقافية أهمها: مستوى التعليم، مكان نشأة المرأة في فترة الطفولة وما إذا كانت تعمل بأجر خارج المنزل، ولكن حتى النساء اللائي يتميزن بوضع أفضل في هذه المجالات فلا يتوقع أن تكون النسبة الراغبة منهن في وقف الإنجاب كبيرة إذا كانت خصائصهن الديموغرافية أثناء البحث لم تمكنهن بعد من إنجاب العدد المرغوب فيه من الأطفال حتى وإن كان متوسط العدد المرغوب فيه يقل كثيراً عن المتوسط العام. إننا نفترض هنا أن معظم النساء الأكثر تعليمًا وثقافة واندماجاً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لن يتوقفن عن الإنجاب إلا إذا تمكن من إنجاب طفلين أو ثلاثة يكون واحد منهم على الأقل من الذكور.

لاختبار صحة هذه الافتراضات لا بد من اللجوء إلى استخدام أسلوب للتحليل يأخذ في الحسبان كل المتغيرات الهامة التي يتوقع أن تميز بين المجموعات الثلاث،

والأسلوب الذي سيستخدم هنا هو ما يعرف بالتحليل المميز (Discriminant Analysis) ويستحسن قبل تطبيقه أن نورد بعض الجداول المتقاطعة لنأخذ فكرة مبدئية عن مدى صحة الافتراضات الخاصة بالمتغيرات الهامة المميزة بين المجموعات الثلاثة.

١ ـ التركيب النوعي للمواليد الأحياء ونسبة الراغبات في وقف الإنجاب:

إن نتائج مسح الخصوبة في الأردن والخرطوم الكبرى على حد سواء، تبرز بشكل واضح أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب تتزايد كلما كان العدد المنجب من الذكور الأحياء أكبر من العدد المنجب من الإناث، ويمكننا التأكد من هذا الاتجاه من خلال فحصنا للبيانات الواردة في الجدولين (١) و (٢). ففي الجدول رقم (١) والخاص بالأردن نلاحظ مثلاً أن ٥ ٪ فقط من النساء اللائي أنجبن طفلين فقط كليهما من الإناث لا يرغبن في مزيد من الأطفال، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ١٧,٢ ٪ إذا كان الطفلان المولودان من الذكور، وإذا ارتفع العدد الكلي إلى أربعة من الأطفال الأحياء للمرأة وكانوا جميعاً من الإناث نجد أن هناك ١٨ ٪ من النساء مكتفيات بهذا العدد (فكأن أربعة أطفال من الإناث تساوي طفلين من الذكور). وحينما يكون الأطفال الأربعة كلهم من الذكور ترتفع نسبة اللائي لا يرغبن في مزيد من الأطفال إلى ٤٤,٥ ٪. وحينما تستطيع المرأة إنجاب عدد من الأطفال من الجنسين نجد أن نسبة غير الراغبات في مزيد من الأطفال ترتفع كلما كان عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، فاللواتي أنجبن مثلاً ثلاثة أطفال (ابنتين وابن) تكون نسبة غير الراغبات منهن في مزيد من الأطفال ١٥,٢ ٪ بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٣٢,٥ ٪ إذا كان لديهن ابنان وابنة واحدة.

ويلاحظ نفس النمط بشكل عام من البيانات الواردة في الجدول رقم (٢) والمأخوذة من دراسة عن الخصوبة في الخرطوم، أن النسب الواردة في أي من الجدولين غير متناسقة تماماً ولكن اتجاهها العام واضح بشكل كاف، فمن دراسة الخرطوم مثلاً يمكننا إبراز هذه النسب بشكل أكثر وضوحاً، فمن الجدول رقم (٢) يتضح أنه في حالة وجود طفلين كليهما من الذكور تكون نسبة غير الراغبات في مزيد من الأبناء ١٩,٦ ٪ وتنخفض إلى ٦,٢ ٪ فقط إذا كان الطفلان من الإناث وتكون النسبة ١ ٪ إذا كان هذا الطفل الوحيد بنتاً. ويلاحظ في كثير من الحالات أن الاختلال بين الجنسين بالنسبة لعدد معين يضاعف النسب أكثر من مرتين في بعض الحالات التي يغلب فيها الذكور.

وبالإضافة إلى تأثير جنس المولود على النسب الواردة في الجدولين (١، ٢) نلاحظ

أيضاً أن نسب غير الراغبات ترتفع كلما ارتفع عدد الأطفال الأحياء للمرأة بغض النظر عن جنس المواليد، ولكن يبقى لجنس المولود الدور الأكبر، وهذا ما سنراه في التحليل المتعدد المتغيرات، ولكن علينا قبل إجراء هذا التحليل أن نبحث في دور المتغيرات الأخرى والتي يتوقع أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدد الأطفال الأحياء الممكن إنجابهم.

جدول رقم (١)
التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات اللواتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

عدد الأطفال الأحياء من الذكور	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					المجموع
	صفر	١	٢	٣	٤	
صفر	٤,٢	٣,٧	٥,٠	٢١,٨	١٨,٠	٦,٣
١	٨,٦	١٩,٦	١٥,٢	٢٨,١	٣٣,١	١٩,٧
٢	١٧,٢	٣٢,٥	٣٨,٤	٥١,٠	٤٨,٩	٣٨,٩
٣	٣٠,٤	٤١,٠	٦٠,٢	٥٥,٩	٧١,٩	٥٧,٨
٤	٤٤,٥	٦٧,٠	٥٨,٦	٧٢,٧	٧٥,٦	٦٨,٤
المجموع	١٣,٤	٣٠,٧	٤١,٣	٥٤,٣	٦١,٣	٤٢,٠

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، من الجدول رقم (٣ ـ ٤ ـ ١)، صفحة ٣١٥.

جدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للنساء المتزوجات الخرطوميات اللائي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال حسب ما لديهن من أبناء وبنات أحياء

عدد الأطفال الأحياء من الذكور	عدد الأطفال الأحياء من الإناث					المجموع
	صفر	١	٢	٣	٤	
صفر	ـ	١,٠	٦,٢	٢٥,٩	٣٠,٢	١٤,٥
١	٣,٩	٢٩,٢	٣٥,٠	٤٥,٧	٥٧,٦	٢٥,٨
٢	١٩,٦	٣٨,١	٥٤,٢	٧١,٢	٧٣,١	٤٨,٥
٣	٣٥,٨	٦٢,٥	٧٥,٧	٧٨,٩	٩٠,٠	٧٠,٦
٤	٦٨,٥	٨٠,٩	٨٦,٤	٩١,٢	٧٥,٠	٨٠,٠
المجموع	١٨,٩	٣٤,١	٥٢,٤	٦٣,٠	٧٠,٧	٤٤,٢

المصدر: مسح «بداية تحديد الأسرة في العاصمة المثلثة السودانية، ١٩٧٥». والذي صممه وقام بتنفيذه الكاتب.

٢ ـ العمر والعمر عند الزواج:

طالما أن هذين المتغيرين يؤثران تأثيراً كبيراً فيما يمكن نتاجه من أطفال، فلا بد لنا من أخذهما في الاعتبار حينما نبحث في المتغيرات التي تميز بين مجموعاتنا الثلاث قيد البحث، وفي الواقع أن متغيري العمر والعمر عند الزواج وجد أن لهما قوة تفسيرية كبيرة في تحليل تباينات العدد المنجب من الأطفال، وكنا قد أجرينا تحليلاً إحصائياً متعدد المتغيرات لمستوى الخصوبة في كلا المسحين المذكورين، واتضح أن متغيري العمر والعمر عند الزواج حينما يؤخذان مع متغيرات أخرى فيزيولوجية أو بيولوجية فإنهما يلعبان الدور الأكبر في عدد الأطفال المولودين أحياء للنساء المتزوجات. ففي مسح الخرطوم كانت الاختلافات المفسرة لخمس متغيرات تبلغ ٥٩ ٪ من الاختلاف الكلي، وبمعنى آخر كانت قيمة (R^2) التجمعية تساوي ٠,٥٩١٦ بينما كانت (R^2) بالنسبة للعمر لوحده ٠,٤٢٤٠ وللعمر عند الزواج ٠,١٢٧٩ وهذا يعني أن هذين المتغيرين لوحدهما استطاعا تفسير ٥٥ ٪ من الاختلافات المفسرة تاركين ٤ ٪ فقط لبقية المتغيرات. وهذه الصورة شبيهة بصورة نتائج مسح الخصوبة في الأردن حيث أن (R^2) الكلية بالنسبة لمتغيرات شبيهة كانت ٠,٦٠٤١ وبالنسبة للعمر لوحدة ٠,٤٦٩٤ وللعمر عند الزواج ٠,١١٢٦ وهكذا فسر هذان المتغيران حوالي ٥٨ ٪ من جملة الاختلافات المفسرة البالغة ٦٠ ٪ تقريباً.

أما بالنسبة لمعاملات الانحدار المعايرة (Beta) فقد كانت كالآتي بالنسبة للمتغيرين المذكورين في كل من الأردن والخرطوم الكبرى:

المتغير	الأردن (Beta)	الخرطوم (Beta)
العمر	٠,٦٨٤٢	٠,٥٩٦٨
العمر عند الزواج	ـ٠,٢٨٧٠	ـ٠,٣٠٥٩

وهكذا يتضح أن العمر يلعب دوراً إيجابياً كبيراً بينما يلعب العمر عند الزواج دوراً سلبياً ذا دلالات إحصائية ذات معنى، ومن هنا نستطيع بسهولة أن ندرك التزايد النسبي للنساء الأردنيات غير الراغبات في مزيد من الأطفال كلما تقدم بهن العمر وكلما كان متوسط سن الزواج منخفضاً نسبياً (وبالتالي فترة حياة زواجية أطول)، وهذا يتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
التوزيع النسبي للنساء الأردنيات المتزوجات حالياً واللائي لا يرغبن
في إنجاب المزيد من الأطفال حسب العمر وحسب مدة الحياة الزواجية

العمر الحالي	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد	فترة الحياة الزواجية بالسنوات	جملة النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب المزيد
أقل من ٢٠	٣١٦	٧,٠	أقل من ٥	٧٠٢	٨,٦
٢٠ ـ ٢٤	٥٨٣	١٥,٤	٥ ـ ٩	٦٦٦	٢٧,٠
٢٥ ـ ٢٩	٦٦٩	٣٢,٢	١٠ ـ ١٤	٥٥٧	٤٢,٧
٣٠ ـ ٣٤	٥٧٤	٥٠,٩	١٥ ـ ١٩	٥٠٠	٦١,٩
٣٥ ـ ٣٩	٤٦٤	٦٦,٠	٢٠ ـ ٢٤	٣٦١	٧٤,٣
٤٠ ـ ٤٤	٣٠٣	٧٧,٢	٢٥ ـ ٢٩	٢٠٥	٧٩,٩
٤٥ فأكثر	١٦٠	٧٥,٦	٣٠ فأكثر	٠٨٠	٧٦,٤
المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧	المجموع	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان ١٩٧٩، الجدولين ٣٠١٠١، ٣٠١٠٢، الصفحات ٢٣٣، ٢٣٤.

يلاحظ بالنسبة لكل من المتغيرين أن النسبة ترتفع من أقل من ١٠ ٪ إلى ما يقارب ٨٠ ٪ ثم تنخفض قليلاً بالنسبة للنساء اللواتي اكتملت خصوبتهن، وهذا الانخفاض ربما يعزى لسببين: أولهما أن حوالي ربع النساء في هذه الفئات ربما لم يتمكّن من إنجاب العدد الذي يرغبنه، أو أن السؤال المطروح لم يكن له معنى بالنسبة لهن لأنهن من جيل لم تتح له فرص التعليم كما أنهن يتمسكن بالعادات والاعتقادات التقليدية.

٣ ـ التعليم والتحضر:

إن متغيرين العمر والعمر عند الزواج يسهمان في النتاج الممكن من الأطفال ولكن الرغبة في عدد معين ربما تحدده عوامل أخرى بخلاف عامل تفضيل الذكور على الإناث، وسنحاول أن نبرز هنا أهمية عاملي التعليم والتحضر بالنسبة لمواقف النساء في الأردن من الرغبة في الإنجاب. ويوضح لنا الجدول رقم (٤) أنه بالنسبة لجملة النساء في الأعمار ١٥ ـ ٤٩ نجد أن العلاقة بين مستوى التعليم والرغبة في وقف الإنجاب غير متناسقة، حيث أن نسبة اللائي لم يدخلن المدرسة ولا يرغبن في مزيد من الإنجاب أعلى أو على الأقل مساوية لكل النسب الخاصة بالنساء في المراحل التعليمية المختلفة الأخرى.

جدول رقم (٤)
التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب فئات
عمرية عريضة وحسب المستوى التعليمي

المرحلة التعليمية	أقل من ٢٥ سنة		٢٥ ـ ٣٥ سنة		٣٥ سنة فأكثر		المجموع	
	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	العدد	٪
أمية	٤٣٠	١٢,١	٧٩٩	٣٨,١	٧٦٩	٦٨,٠	١٩٩٨	٤٤,٠
ابتدائي	٣٢٧	١٢,٠	٢٤١	٥٤,٤	٨٧	٨٥,٢	٦٥٥	٣٤,٠
إعدادي	٩٦	١٥,٧	٧٢	٥٣,٢	٢٥	٩٦,٢	١٩٣	٤٠,١
ثانوي فأكثر	٤٨	١١,٣	١٣١	٤٢,٤	٤٥	٨٦,٨	٢٢٤	٤٤,٧
المجموع	٩٠١	١٢,٤	١,٢٤٣	٤٠,٨	٩٢٦	٧١,٣	٣٠٧٠	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية الأردني ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ ـ ١/ A)، الصفحات ٢٣٥، ٢٣٧.

ولكن حينما نأخذ بعض الفوارق التعليمية بين النساء في مختلف الفئات العمرية وهي فوارق يتوقع أن تكون كبيرة بسبب الانتشار السريع للتعليم النظامي الحديث وسط الأجيال الجديدة والشابة، فنلاحظ أن هذه النسب ترتفع في الفئات العمرية الثلاث (أقل من ٢٥، ٢٥ ـ ٣٤، ٣٥ فأكثر) بارتفاع المستوى التعليمي من لا شيء وحتى المرحلة الإعدادية ثم تبدأ في الانخفاض وفي كل الفئات العمرية لمن تلقين تعليمًا ثانوياً أو أعلى (أنظر الجدول رقم ٤)، وهذا قد يعني أن انخفاض نسبة الراغبات في وقف الإنجاب بالنسبة لهذه الفئة الأكثر تعليمًا يعني أنهن لم يستطعن بعد إنجاب ما يرغبن فيه من الأطفال أو تحقيق توازن مقبول بين الذكور والإناث (ربما بسبب تأخر السن عند الزواج).

وحين نحاول أخذ عدد الأطفال الأحياء في الاعتبار يتضح أن النسب ترتفع ارتفاعاً متناسقاً مع المراحل التعليمية بالنسبة لمن لديهن ثلاث أطفال فأقل أو أربعة أو خمسة أطفال (أنظر الجدول رقم (٥)، ولكن نلاحظ أن نسبة من تلقين تعليمًا ثانوياً فأعلى تقل عن نسبة من تلقين تعليمًا ابتدائياً أو إعدادياً فقط، فعند هذا المستوى من الإنجاب ترغب ٩ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب إذا كن أكملن تعليمًا إعدادياً بينما لا ترغب أكثر

من ٧ نساء من كل عشرة في وقف الإنجاب لمن أكملن تعليمًا ثانوياً أو أعلى، وإذا اتضح لنا أن اختبار المعنوية لهذا الفرق مقبول فلا بد أن تكون هناك متغيرات أخرى لم نأخذها في الحسبان وهذا ما سنفعله في الجزء الثاني من البحث.

جدول رقم (٥)
التوزيع النسبي للراغبات في وقف الإنجاب حسب عدد الأطفال الأحياء والمستوى التعليمي للأمهات

المرحلة التعليمية	صفر ـ ٣		٤ ـ ٥		٦ فأكثر		المجموع	
	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب	عدد النساء في العينة	نسبة الراغبات في وقف الإنجاب
أمية	٥٣١	٩,٩	٤٤٤	٣٣,٢	١٠٢٣	٦٦,٥	١٩٩٨	٤٤,٠
ابتدائي	٣٥٥	١٠,٨	١٤٨	٥٠,٠	١٥٣	٧٣,١	٦٥٥	٣٤,١
إعدادي	١١٩	١٨,٠	٥٥	٦٨,٩	٢٠	٨٩,٩	١٩٣	٣٩,٩
ثانوي فأكثر	١٥٥	٣١,٣	٤٦	٧٧.١	٢١	٧٣,٨	٢٢٣	٤٤,٩
المجموع	١١٦٠	١٣,٩	٦٩٢	٤٢,٥	١٢١٧	٦٧,٨	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦ التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، عمان، ١٩٧٩. من الجدول (٣ ـ ١ ـ ٣/ A) الصفحات ٢٣٥ ـ ٢٣٧.

أما متغير درجة التحضر (وهو مأخوذ هنا حسب منطقة الإقامة للنساء المبحوثات وفي التحليل المتعدد المتغيرات حسب مكان الإقامة أثناء فترة الطفولة) فهو كالتعليم يحد من الرغبة في كثرة الأطفال ويخفض من سعر السلع المتعلقة بهم[٢]، لأن الكلفة النسبية للأطفال في المناطق الأكثر تحضراً أعلى منها في المناطق شبه الحضرية والريفية، ومن هنا يتضح لنا من الجدول رقم (٦) أن نسبة الراغبات في وقف الإنجاب ترتفع بارتفاع درجة التحضر من حوالي ٣٠ ٪ للقاطنات في القرى إلى أكثر من ٤٠ ٪ في المدن وتقترب هذه النسبة من ٥٠ ٪ بالنسبة لمدينة عمان، وهي مدينة مهيمنة بشكل بارز في الأردن تفوق في حجمها حجم المدينتين اللتين تليانها في المرتبة وهما الزرقاء وإربد اللتين بدورهما تتفوقان حجمًا على كافة المدن الأردنية الأخرى.

جدول رقم (٦)
التوزيع النسبي للنساء المتزوجات غير الراغبات
في إنجاب مزيد من الأطفال حسب محل الإقامة

محل الإقامة	عدد النساء في العينة	نسبة من لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال
القرى الصغيرة	٢١٨	٢٩,٨
القرى المتوسطة والكبيرة	٧١٩	٣٠,٠
المدن	٤٣١	٤٣,٠
الزرقاء وأربد	٦٠٨	٤٦,٠
عمّان	١٠٩٤	٤٨,٩
الجملة	٣٠٦٩	٤١,٧

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن، ١٩٧٦، التقرير الرئيسي، المجلد الثاني، محسوب من الجدول رقم (٣ ـ ١ ـ ٣/ B) صفحة ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

التحليل المميز (Discriminant Analysis) للميول الخاصة بوقف الإنجاب:

إن التحليل الذي أجريناه حتى الآن عن طريق الجدولة المتقاطعة هو بطبيعته محدود، ذلك أن إدخال أكثر من ثلاث خصائص أو متغيرات في جدول واحد غير عملي وخاصة إذا حاولنا أن نجعل قياس المتغيرات أكثر تفصيلاً بدلاً من أخذ مجموعات عريضة كما فعلنا مثلاً بالنسبة لمتغير العمر ومتغير الأطفال الباقين على قيد الحياة، ومن هنا فإن الجدولة المتقاطعة لا تستطيع إظهار العلاقات الفعلية بين المتغيرات أو حتى داخل المتغيرات، كما أنها تعجز عن تحديد الأهمية النسبية لتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع، ومن هنا لا بد من اللجوء إلى تحليل متعدد المتغيرات يأخذ جميع المتغيرات التي يفترض أن يكون لها تأثير هام على مواقف النساء في وقت واحد. فحينما أخذنا متغير التعليم مثلاً وجدنا أن تأثيره غير متسق بالنسبة للمراحل التعليمية المختلفة، بل على عكس ما هو متوقع فقد ارتفعت نسبة من لا يرغبن في مزيد من الأطفال في فئة النساء الأقل تعليمًا، وحتى حينما حاولنا إدخال بعض المتغيرات الأخرى كالعمر وعدد الأطفال الباقين على قيد الحياة لم نستطع أن نحدد بالضبط أهمية التعليم مقارنة بالمتغيرين الآخرين واللذين كما ذكرنا يخفيان فوارق داخلهما، ذلك أن أخذ فئات عمرية عريضة مثل أقل من

٢٥، ٢٥ ـ ٣٤، ٣٥ +، يخفي فوارق لا بد من ضبطها، هذا فضلاً عن أن هناك متغيرات أخرى مثل السن عند الزواج ومكان الإقامة والتركيب الجنسي (النوعي) للأطفال المنجبين فعلاً. ولذلك لا بد من أخذ كل المتغيرات في وقت واحد حتى يمكن رؤية تأثير كل متغير بعد إزالة أثر جميع المتغيرات الأخرى أو جعل تلك المتغيرات ثابتة أو متساوية لجميع الحالات المدروسة.

إن أسلوب التحليل الإحصائي الذي نستخدمه هنا هو أسلوب متعدد المتغيرات[٣] وسيمكننا أن نميز بوضوح بين ثلاث مجموعات من الحالات هي:

١ ـ النساء اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال وهن يشكلن حوالي ٤٢ ٪ من جملة أفراد العينة المبحوثة.

٢ ـ النساء اللواتي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال ويشكلن ٥٤ ٪ من جملة النساء في العينة.

٣ ـ أما المجموعة الثالثة فهي النساء اللواتي لم يحددن موقفاً معيناً وإن كنا نستطيع من خلال هذا الأسلوب أن نتنبأ بالحالات التي يحتمل أن تنتمي إلى أي من المجموعتين السابقتين.

وللتمييز بين هذه المجموعات الثلاث أخذنا عدداً من المتغيرات المميزة (Discriminating Variables) لتقيس الخصائص التي يتوقع أن تختلف أو تتباين من مجموعة إلى أخرى من بين هذه المجموعات، ويمكن مقارنة هذه المتغيرات المميزة بالمتغيرات المستقلة التي تستخدم في تحليل الانحدار المتعدد، ويحاول هذا التحليل المميز أن يشكل مزيجاً خطياً واحداً أو أكثر من المتغيرات المميزة بحيث تصبح المجموعات قيد الدراسة متميزة عن بعضها إحصائياً بقدر الإمكان، أو بعبارة أخرى يهتم التحليل إحصائياً بتحديد الامتزاجات الخطية للخصائص التي تميز بأفضل صورة ممكنة بين المجموعات قيد الدراسة.

وتأخذ الدوال المميزة الشكل التالي:

$$Li = di1\ Z1 + di2Z2 + di3Z3 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \text{،} (dipZp)$$

وتمثل (Di) قيمة الدالة المميزة، أما (d's) فهي المعاملات المرجحة، وتمثل (Z's) قيمة المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل، والعدد الأقصى من الدوال المميزة الذي يمكن

اشتقاقه يكون إما أقل من عدد المجموعات بواحد صحيح أو مساو لعدد المتغيرات المميزة المستخدمة في التحليل إذا كان عدد المجموعات يقل عن عدد المتغيرات.

إن أفضل فصل أو تمييز بين المجموعات يمكن الوصول إليه عن طريق تحليل التباين حيث يؤدي كل مزيج خطي من المتغيرات المستقلة إلى تعظيم المسافة بين تربيع فروق المتوسطات بين المجموعات من جهة وبين التباين داخل المجموعات من جهة أخرى. ومن ناحية مثالية نظرية يتعين أن تكون الحالات داخل كل مجموعة متجانسة بقدر الإمكان بينما يكون الاختلاف كبيراً بين المجموعات الثلاث حتى تكون القيم أو الدرجات المميزة متشابهة داخل كل مجموعة معينة بينما تكون هذه القيم متفاوتة بين المجموعات بقدر الإمكان.

بعد هذه المقدمة المختصرة في شرح هذا الأسلوب من التحليل يمكننا أن ننتقل الآن إلى اختيار وتحديد المتغيرات المميزة المزمع استخدامها في هذا البحث وهذه المتغيرات هي:

١ ـ عدد الأبناء الباقين على قيد الحياة.
٢ ـ عدد البنات الباقيات على قيد الحياة.
٣ ـ المستوى التعليمي للمبحوثات.
٤ ـ محل إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة.
٥ ـ عمر المبحوثة وقت إجراء المسح (١٩٧٦).
٦ ـ عمر المبحوثة عند الزواج.
٧ ـ المستوى التعليمي لزوج المبحوثة.

إن أربعاً من هذه المتغيرات لها مقاييس متواصلة، أي على بعد مسافات متساوية (Interval)، أما الثلاث الأخرى والتي تحمل الأرقام ٣، ٤، ٧ فهي على مقاييس ترتيبية (Ordinal)، إلا أننا افترضنا أن بعد المسافات لقياس كل متغير ثابت، فالبنسبة لمتغير المستوى التعليمي اعتبرنا أن المسافة بين من لم يدخلن المدرسة وبين من أكملن الابتدائي هي كالمسافة بين كل مرحلة تعليمية والمرحلة التي تليها. أما بالنسبة لمتغير مكان إقامة المبحوثة أثناء فترة الطفولة فقد اعتبرنا المسافة بين من نشأن في البادية واللواتي نشأن في القرى المستقرة كالمسافة بين هؤلاء الأخيرات وبين من نشأن في المدن الصغرى وهكذا...

ومن ناحية مثالية يفترض بالطبع أن تكون كل المقاييس متواصلة ولها فوارق وفواصل محددة، ولكن تعذر هذا جعلنا نلجأ إلى افتراض يقول بذلك وهو لا ينطبق تماماً على طبيعة البيانات وقد يكون هذا الافتراض اعتباطياً بالنسبة لمتغير محل الإقامة أثناء الطفولة بشكل خاص[٤].

أما الافتراض الآخر لمشروعية استخدام هذا الأسلوب من التحليل فهو أن تكون المتغيرات المميزة مستقلة عن بعضها البعض وهو شرط يصعب توفره في معظم الحالات حيث تكون هناك دائمًا درجة من الارتباط بين مختلف المتغيرات، وفي حالتنا هذه كان أقوى ارتباط بين تعليم الزوجة وتعليم الزوج حيث كانت درجة الارتباط ٠,٦، أما الارتباط بين كل من عدد الأبناء الأحياء، وعدد البنات الأحياء من جهة وعمر المبحوثة فيقترب من ٠,٥ أما معظم الارتباطات الباقية فهي ضعيفة للغاية ولا يزيد أي منها عن ٠,٣٥.

ولكن رغم أن شرطي القياس والاستقلالية لم يتوفرا بالكامل فإننا نعتقد أن هذا الأسلوب من التحليل ما زالت له قوة تحليلية قوية في التمييز بين المجموعات الثلاث من جهة وبين تصنيفات التنبؤ من جهة أخرى وعليه سنمضي قدماً في رصد النتائج التي توصلنا إليها.

وإذا بدأنا التحليل بإعطاء المتوسطات للمتغيرات المميزة التي يبدو أنها تلعب دوراً في التمييز بين المجموعات الثلاث فسنرى أن متوسط عدد الأبناء الأحياء للنساء اللائي لا يرغبن في المزيد من الأطفال يبلغ أكثر من ضعف المتوسط للائي يرغبن في المزيد (٣,٢ ولداً مقارنة بـ ١,٥ ولداً)، وبدرجة أقل نجد فرقاً بين عددية البنات لكل من المجموعتين، أما متوسط عدد كل من الأولاد والبنات بالنسبة للمجموعة الثالثة فيكاد يكون بالضبط الوسط الحسابي للمجموعتين الأخريين، الأمر الذي يؤكد وقوف هذه المجموعة في مفترق الطرق. ونفس الشيء ينطبق على العمر والعمر عند الزواج تقريباً، فيلاحظ أن متوسط عمر اللائي لا يرغبن في مزيد من الأطفال يزيد بثماني سنوات عن نظيراتهن اللائي يرغبن في إنجاب المزيد من الأطفال، وهؤلاء الأخيرات تزيد سنهن عند الزواج بحوالي سنتين عن متوسط السن للمجموعة الثانية. أما بالنسبة لمستوى تعليم الأمهات فهو أعلى بالنسبة للمجموعة الأولى بينما نجد العكس بالنسبة لتعليم الزوج، وبالنسبة للمجموعة الثالثة فهي متطابقة مع المجموعة الأولى من حيث تعليم الزوج بينما

تتطابق مع المجموعة الثانية من حيث محل الإقامة أثناء فترة الطفولة، الأمر الذي يؤكد مرة أخرى تأرجح هذه المجموعة بين المجموعتين الأخريين وهو ما سيتضح لنا بجلاء لاحقاً، ولكن المتغير الوحيد الذي يبدو هنا مميزاً لهذه المجموعة فهو مستوى تعليم أفرادها فهو منخفض بشكل واضح بالنسبة لمستوى تعليم المجموعتين الأخريين، وربما كان هذا السبب الرئيسي الذي جعلها تأخذ موقفاً غير واضح يتسم بقدر كبير من القدرية الراسخة والإيمان العميق حيث تكون الإجابات: هذا الأمر بيد الله، لا أعرف، حسب الظروف، حسب المكتوب والمقدر. . . الخ. (أنظر الجدول رقم ٧).

الجدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية للمتغيرات المميزة
حسب المجموعات الثلاث من النساء

المتغير المميز	المجموعة الأولى: اللواتي يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال	المجموعة الثانية: اللواتي لا يرغبن في إنجاب مزيد من الأطفال	المجموعة الثالثة: اللواتي لم يحددن موقفاً
متوسط عدد الأبناء الأحياء	١,٥١	٣,٢١	٢,٧٥
متوسط عدد البنات الأحياء	١,٦٣	٢,٧٩	٢,٢٠
محل الإقامة في فترة الطفولة	٢,٨١	٢,٩٤	٢,٩٤
المستوى التعليمي للمبحوثة	٠,٦١	٠,٥٥	٠,٤٤
المستوى التعليمي للزوج	١,٢٨	١,١٣	١,٢٩
عمر المبحوثة	٢٦,١٦	٣٤,٤١	٣١,٢٢
العمر عند الزواج	٢٦,٣٨	٢٤,٦٥	٢٥,٠٨

وإذا انتقلنا الآن إلى تحديد عدد الدوال المميزة التي يمكن اشتقاقها، فعلينا أن نبحث في قيمة ايجنفاليو (Eginvalues) والارتباطات المرتبطة بها (Cononical Correalations) حيث نستطيع معرفة القدرة النسبية لكل دالة على الفصل بين المجموعات الثلاث. فيلاحظ أن دالة واحدة هي الدالة الأولى هي التي لها درجة كبيرة من المعنوية وهذا يعني أن اشتقاق دالة ثانية ليس لها أية فائدة طالما أنه لن تكون لها أي قدرة في التمييز بين مجموعاتنا الثلاث. والواقع أن القيمة النسبية لايجنفاليو توضح أن أهمية الدالة الأولى تصل إلى أكثر من ٩٩ ٪ (بالتحديد ٩٩,٣٣ ٪)، الأمر الذي يؤكد أن أهميتها طاغية تماماً على أية دالة أخرى، ومن هنا فإننا سنعطي القيم الخاصة بالدالة

المميزة الأولى (First Discriminant Function) فقط، ولذا أوردنا في الجدول رقم (٨) معاملات الدالة الأولى وهي معاملات معايرة لكي تتيح لنا فرصة ترتيب المتغيرات المميزة حسب أهميتها في تفسير سبب انتماء كل حالة من الحالات المبحوثة إلى إحدى المجموعات الثلاث. ونلاحظ في الجدول رقم (٨) التأثير القوي الناتج عن العدد المنجب من الأطفال الذكور على إتجاهات النساء نحو وقف الإنجاب أو الاستمرار فيه، ويزيد معامل هذا المتغير بأكثر من ثلاثة أضعاف عن معامل المتغير المميز لعدد البنات المنجبات، الأمر الذي يؤكد ما توصلنا إليه سابقاً في تحليل الجداول المتقاطعة بالنسبة لقوة تفضيل الذكور على الإناث وأهمية ذلك في الاتجاهات المستقبلية للإنجاب. ويأتي في الأهمية بعد متغير عدد الأبناء الذكور الأحياء متغير عمر الزوجة ويليه متغير عدد البنات الأحياء للمرأة.

الجدول رقم (٨)
المعاملات المعايرة للدوال المميزة
(Standardized Discriminant Functions Coefficients)

المتغير المميز	الدالة المميزة الأولى
عدد الأطفال الأحياء الذكور	ـ ٠,٥٦٤٢
عدد الأطفال الأحياء الإناث	ـ ٠,١٧٨١
المستوى التعليمي للمبحوثة	ـ ٠,١٢٧٧
محل الإقامة أثناء الطفولة	ـ ٠,١٦١٦
المستوى التعليمي لزوج المبحوثة	ـ ٠,١٠١٩
العمر الحالي للمبحوثة	ـ ٠,٤٦٦٧
العمر عند الزواج	٠,١١٤٢

ويمكن تفسير إشارات معاملات المتغيرات المميزة إذا حسبنا متوسط الدرجات (القيم) المميزة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث ونحصل على هذه القيم لكل حالة بضرب قيمة المتغيرات المميزة لكل حالة من المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨)، ونحصل على متوسط القيم المميزة بأخذ المتوسطات الحسابية للقيم المميزة لكل الحالات المنتمية لكل مجموعة من المجموعات الثلاث. وهكذا نستطيع تحديد مقياس مدرج لمتوسط المقادير المميزة لكل مجموعة، وقد أوردنا هذه المقادير لكل من المجموعات الثلاث في الجدول رقم (٩).

الجدول رقم (٩)
متوسط المقادير المميزة للمجموعات الثلاث
(Groups Means on Discriminant Scores)

المجموعة الأولى (اللواتي يرغبن في إنجاب المزيد)	٠,٥٢٩٠
المجموعة الثانية (اللواتي لا يرغبن في إنجاب المزيد)	ـ٠,٦٦٥٨
المجموعة الثالثة (اللواتي لم يحددن موقفاً)	٠,٢٤٠١

ونلاحظ من الجدول رقم (٩) أن المجموعة الثانية استطاعت الحصول على أعلى متوسط للمقادير المميزة، بينما تحصلت المجموعة الثالثة على أقل متوسط للمقادير المميزة، وأن ترتيب هذه المقادير متناسق إلى حد كبير مع قيم متوسطات المتغيرات المميزة كما وردت في الجدول رقم (٧) ومع المعاملات المميزة الواردة في الجدول رقم (٨). وبما أن أهم متغيرين للتمييز كما رأينا هما عددية الأبناء الذكور وعمر المبحوثة ويليهما عددية البنات الأحياء فقد بات واضحاً أن المجموعة الثانية تميزت بوضوح عن المجموعتين الأخريين، والإشارة السالبة هنا تعني أنه كلما زادت قيم هذه المتغيرات المميزة كلما أصبح احتمال الانضمام لهذه المجموعة أكيد وكلما قلت قيم هذه المتغيرات كلما كان الاتجاه قوياً نحو إنجاب مزيد من الأطفال.

ولا تعني هذه النتائج أن ليس هناك درجة من المزج أو التداخل بين المجموعات الثلاث، الأمر الذي يوضح أن أسلوب التحليل هذا لم ينجح تماماً في التمييز بوضوح بين المجموعات، ورغم ذلك كان هذا التمييز معنوياً إلى درجة كبيرة من الناحية الإحصائية ونجح في تصنيف ٦٢,٥ ٪ من كل الحالات كأعضاء في المجموعات التي تنتمي إليها النساء بالفعل. وبالنسبة للمجموعة الأولى استطاع التصنيف التحليلي أن يتنبأ بأن أكثر من ٧٠ ٪ من حالات هذه المجموعة تنتمي بالفعل لمجموعتها الحقيقية (انظر الجدول ١٠). أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فيظهر من النتائج التنبؤية أن ٣٦,٣ ٪ فقط تنتمي فعلاً إلى مجموعتها الأصلية، بينما يتنبأ التحليل بأن نسبة مماثلة تماماً يتوقع لها أن تنتمي إلى المجموعة الثانية و ٢٧,٤ ٪ من الحالات يحتمل أن تكون أقرب إلى المجموعة الأولى، وهذا يعني أن غالبية الحالات في المجموعة الثالثة غير المصنفة في مجموعتها الحقيقية تكون أقرب في خصائصها للنساء اللواتي لا يرغبن في مزيد من الأطفال.

الجدول رقم (١٠)
النتائج التنبؤية

المجموعة الحقيقية	عدد الحالات الكلية	عضوية المجموعة التنبؤية		
		المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة
المجموعة الأولى	١٦٦٧	٪ ٧١,٢	٪ ١٥,١	٪ ١٣,٧
المجموعة الثانية	١٢٨١	٪ ١٦,٩	٪ ٦٢,٥	٪ ٢٠,٧
المجموعة الثالثة	١٢٤	٪ ٢٧,٤	٪ ٣٦,٣	٪ ٣٦,٣

إن نسبة الحالات التي صنفت تصنيفاً صحيحاً (أي حسب مجموعتها الأصلية) يساوي ٢ ,٦٦ ٪.

نتائج شبيهة في دراسة الخرطوم[٥]:

وكما حاولنا في بداية هذا البحث أن نورد جداول عن نتائج الدراسة التي قمت بها في العاصمة المثلثة السودانية لمقارنة تفضيلات الإنجاب كما تعكسها الإحصاءات الأردنية، يمكننا هنا أيضاً أن نورد باختصار شديد نتائج تحليل الانحدار المتعدد للرغبة في مزيد من الأطفال. ففي حالة الخرطوم اعتمد التحليل على مجموعتين فقط هما النساء اللواتي أبدين رغبة في الاكتفاء بما لديهن من أطفال والنساء الراغبات في مواصلة الإنجاب. وحينما تكون لدينا مجموعتان فقط يكون التحليل المميز متطابقاً تماماً مع تحليل الانحدار المتعدد[٦]، وهنا يكون المتغير التابع ثنائي القياس يأخذ القيمة واحد إذا كانت المبحوثات لا يرغبن في مزيد من الأطفال والقيمة صفر إذا كن يرغبن في مزيد من الأطفال.

إن نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنساء في الأعمال ١٥ ـ ٤٩ تشير إلى أن قيمة وإشارات معاملات الانحدار لمتغيرات عدد الأحياء من الأبناء الذكور وعدد البنات الأحياء والعمر والعمر عند الزواج وكذلك عمر الزوج كلها في المستويات والاتجاهات المتوقعة وتتطابق تماماً مع نتائج الدراسة بالنسبة للأردن. فمتغير عدد الأبناء الذكور كان أهم هذه المتغيرات يليه عدد البنات ولكن كانت قيمة المعامل للمتغير الأول تبلغ ضعف قيمة المعامل للمتغير الثاني تقريباً (٣٩, ٠ مقابل ٢٢, ٠).

كما اتضح من هذه الدراسة أنه كلما تأخر العمر عند الزواج كلما ارتفعت نسبة الراغبات في مزيد من الأطفال وهو ما أكدته أيضاً نتائج المسح في الأردن.

أما بالنسبة لقيمة (R^2) فقد بينت الدراسة أن نسبة الاختلافات المفسرة إلى الاختلاف الكلي التي أسهمت فيها جميع المتغيرات المفسرة قد بلغت (٢٥,٧ ٪) وهذا يعني أن جميع هذه المتغيرات لم تستطع أن تفسر لنا أكثر من ٢٥,٧ ٪ من الاختلاف الكلي وحينما اختبرنا معنوية تغير (R^2) عند كل مرحلة اتضح أن المتغيرات التي كان لها تأثيراً معنوياً وإسهاماً كبيراً في تفسير نسبة الاختلافات كانت: متغير عدد الأطفال الذكور إذ أسهم لوحده بـ ١٤,٥ ٪ من الاختلافات المفسرة بينما أسهم متغير عدد البنات بـ ٤,٤ ٪ وتعليم الزوجة بـ ٣,٦ ٪ وعمرها بـ ١,٣ ٪ أي أن هذه المتغيرات الأربعة أسهمت لوحدها بحوالي ٢٤ ٪ من جملة الاختلاف المفسر تاركة فقط حوالي ٢ ٪ لجميع المتغيرات الأخرى. ويلاحظ هنا بصفة خاصة أهمية متغير عدد الأطفال الأحياء من الذكور إذ أسهم لوحده بحوالي ٦٠ ٪ من جملة الاختلافات المفسرة.

ما وراء الاتجاهات وبعض الميول والممارسات والنتائج المترتبة:

اتضح لنا بصورة جلية أن الاتجاهات والميول الخاصة بوقف الإنجاب أو الاستمرار فيه تتأثر بعدة متغيرات يبرز من بينها عدد الأطفال الأحياء من الذكور كأهم هذه المتغيرات. ولا شك أن هذا التحيز الواضح نحو ولادة الأطفال الذكور يأتي نتيجة للظروف السائدة في كل من الأردن والسودان وغيرهما من البلدان العربية الأخرى. ولا يمكننا بالطبع فصل الواقع المعاش عن سياقه التاريخي ورغم ذلك لا يمكننا أخذ الإحصاءات العاكسة لهذه الاتجاهات كحقائق علمية يمكن أن تستمر في المستقبل بنفس النسب والوتائر التي سادت في الماضي أو تسود الآن.

ورغم هذا فلا بد لتحليل الاتجاهات والميول أن يكون أكثر شمولاً وأبعد مدى وذلك بأخذها في إطارها التاريخي حتى يمكن إيجاد تفاسير أكثر عمقاً وإقناعاً للإتجاهات والميول والمشاهدة. وسنحاول في هذا الجزء الختامي من البحث أن نتحدث باختصار عن طبيعة بعض العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي سادت وتسود الآن في الأقطار العربية والتي أملت الاتجاهات التي بحثناها، خاصة تلك المتعلقة بالتحيز لولادة الأطفال الذكور.

فالمعروف أن العرب منذ الجاهلية يتحيزون لولادة الأطفال الذكور وقد كان دعاء الوالد لابنته حينما تغادر بيته للحاق بزوجها قوله: «أيسرت وأذكرت ولا أنثت» والمعروف عن عرب الجاهلية أنهم كانوا يكرهون أن تولد لهم الأنثى، وجاء في القرآن الكريم

﴿وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون﴾.

ويمكن بالطبع تفسير وأد البنات الذي كان سائداً في بعض القبائل والطبقات الفقيرة بأن المرأة كانت معزولة عن النشاطات الاقتصادية والعسكرية والتجارية. ومن هنا فإن البنت تعتبر عالة على ذويها دون أن يرجى نفع منها حينما تشب عن الطوق طالما أنها لن تستطيع الإسهام بفعالية في جلب المال عن طريق التجارة والغزوات وإذا هزمت قبيلتها فسيكون مصيرها السبي فيلصق العار بأهلها وعشيرتها وإذا ظلت بدون زواج يخشى أهلها على شرفها ويحملون هم الإنفاق عليها وخاصة إذا كانوا من الفقراء.

وبالطبع ما زالت المرأة العربية حتى اليوم غير مستخدمة بشكل فعال، فهي لا تستطيع ارتياد كل المهن المتاحة وتكاد بعض القطاعات الاقتصادية تكون مقفلة تماماً في وجهها وخاصة قطاع البيع المتزايد الأهمية، وهي بخلاف الرجل لا تتمتع بأي قدر ذي دلالات إحصائية في حراكها المهني والجغرافي، فخروجها للبحث عن العمل من محافظة لأخرى غير مقبول من أسرتها ومجتمعها وبالطبع تكاد تكون الهجرة بغرض العمل خارج وطنها مستحيلة تماماً.

ومن هنا فلا غرابة أن نجد الزوجين (يشاطرهما في ذلك الأهل والأقارب وخاصة الأم والأب) يستقبلان ولادة البنت بفتور وخيبة أمل وخاصة إذا لم ينجبا بعد ابناً ذكراً، وذلك لأنهما يشعران أن فائدة البنت اجتماعياً واقتصادياً تقل كثيراً عن فائدة الولد إن لم تكن فقط عبئاً اقتصادياً لا يعود عليهم بنفع في المستقبل.

لقد نمت معظم أمهات اليوم في مناخ أسري يعظم من قدر الذكور ويحط من قدر الإناث فأثناء فترة الطفولة والحداثة ترى البنت أن كل من في البيت يجل الأب لأنه صاحب السطوة والنفوذ ومصدر رزق الأسرة، كما أنها ترى مدى التقدير والرعاية التي ينالها إخوتها الذكور الذين هيئوا لتكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة حتى وإن كانوا يصغرونها سناً ويقلون عنها عقلاً ودراية ولعل المثل العربي القائل «ألف ولد مجنون ولا بنت خاتون» يعكس مدى الإجحاف في حق البنت، فهذا المثل يعني أن الولد أفضل من البنت حتى وإن صار صعلوكاً عاطلاً يجلب المصائب والمشاكل لأسرته ولا أمل للبنت في التفوق عليه حتى ولو تميزت بالعقل والرصانة والسلوك الحسن. وفي الأدب العربي أشعار وأمثال تحمل معاني مماثلة وفي السودان توجد أمثلة شعبية لا حصر لها تحط من قدر

الفتاة مثل «البنت وإن كانت فأساً لا تشق رأساً»، أما الأولاد الذكور فلا يبدو أن أسرهم تحمل هماً كبيراً لإعالتهم مهما كان عددهم ومهما كانت أوضاع الأسرة المعيشية ويقولون أن «الفقر في بيت الصبيان ضيف».

والأمثال الشعبية الأردنية تذهب في نفس الاتجاه الذي يفضل الذكور على الإناث، فالمثل القائل «البنات مربطهن خالي» قد يعني أن والد البنات ليس بأفضل ممن ليس له أبناء على الإطلاق لأنه مثل يضرب في «أن الشيء تملكه ولا تملكه»[٧]، أما المثل القائل «البنات مقالع إبليس» فيعني أن مصير البنت مجهول ولا أحد يدري إلى أين يتجه[٨]. أما الأولاد فهم في وضع مختلف تماماً فالولد يستطيع ويسمح له أن يفعل ما يشاء وعلى عكس ذلك تماماً البنت فـ «البنت وراء الباب والولد ببغداد»[٩].

وهكذا يمكننا بسهولة فهم الظروف والملابسات التي أملت الاتجاهات المتحيزة لإنجاب الأطفال الذكور في كل من الأردن والسودان وغيرهما من الدول العربية، هذه الظروف تتلخص في الاعتقاد السائد بأن المرأة ضعيفة جسدياً وقدرتها على الإنتاج والإنجاز محدودة بخلاف الحال بالنسبة للرجل، ومن هنا ضيقت فرص العمل والحياة في وجهها، فحتى في مجال التدريب والتأهيل تفرض عليها مهارات ومهن بعينها وتحرم إلا في حدود ضيقة من ولوج المعاهد التي تساير التكنولوجيا الحديثة والقطاعات الرائدة في الاقتصاديات الوطنية.

ومن ناحية أخرى تشعر الأسر أن المكان الطبيعي للمرأة هو البيت وأن وظيفتها الأولى والمقدسة هي رعاية زوجها وتربية أطفالها، ومن هنا لا تجد الأسر حماساً في الاهتمام بتدريب وتأهيل البنت كما هو الحال بالنسبة للولد الذي يعطى أولية التدريب في داخل البلاد وخارجها، ونادرة تلك الأسر المستعدة للإنفاق على بناتها خارج البلاد مهما كانت درجة الثراء الذي تتمتع به.

وأخيراً وليس آخراً تشعر الأسر أن البنت حتى وإن عملت واستمرت في عملها بعد الزواج يكون إسهامها في غالبه لزوجها وأسرتها الجديدة. أما إذا ترملت أو طلقت، فأهلها وأخوتها الذكور هم المسؤولون عن كفالتها فكأن «هم البنات للممات لو كانن عرايس ومجوزات»[١٠]. وبالطبع لا نذب للبنات في الأمر لأن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة هي التي أبقت النساء في وضع متدن وصاغتهم بالصورة المتمشية مع هذه العلاقات، بينما دفعت الرجال والأولاد إلى ارتياد الحياة العلمية والعملية

وأتاحت لهم فرص المبادرة والابتكار والمغامرة. وكما أن المواقف والاتجاهات نحو ولادة الإناث هي نتيجة طبيعية لوضع المرأة وتخلف المجتمعات فإن هذه المواقف نفسها ربما تؤدي إلى صياغة سياسات على النطاق القومي بصورة عامة والنطاق الأسري بصفة خاصة من شأنها أن تحد من قدرات وإمكانات البنات الواعدة.

التحيز في فترة الطفولة والحداثة:

والواقع أن بعض الإحصاءات توحي وتشير إلى أن بعض الأسر وبعض الأمهات والآباء يمارسون تحيزاً واضحاً ضد البنات في مجالات التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وسنحاول أن نورد بعض الأرقام التي تؤيد الفرضيات القائلة بأن هناك تحيزاً لمصلحة الذكور يختص بأنماط التغذية من حيث الكمية والنوعية ويختص بالعناية الصحية الوقائية منها والعلاجية. أما فيما يختص بمجال التعليم فسنحاول إثبات أن الأهل يميلون إلى توفير تحصيل أفضل إلى أبنائهم الذكور مما هم مستعدون لتوفيره لبناتهم حيث يختارون المدارس الجيدة والمكلفة (الخاصة) للأبناء الذكور بينما يميلون إلى إرسال الإناث للمدارس العامة المجانية، كما أنهم يبذلون جهداً لاستمرار الذكور في الدراسة لفترات أطول مما هو عليه الحال بالنسبة للبنات. ولا بد بالطبع أن تترتب بعض النتائج على هذه الممارسات ومن ضمن هذه النتائج سنركز على التفاوت في الوفاة لكل من الأطفال الذكور والإناث كما سنبحث الاختلاف الكبير في النشاط الاقتصادي لكل من النساء والرجال.

التحيز في التغذية والرعاية الصحية:

في دراسة حديثة أجرتها دائرة التطوير الحضري الأردنية في بعض المناطق في عمّان اتضح أن الأطفال الذكور خلال الفترات المبكرة من حياتهم يلقون اهتماماً أكبر في الإرضاع والتغذية ويتضح من النسب الواردة في الجدول رقم (١١) أن نسب الأطفال الذكور في الأعمار من ثلاثة إلى ثمانية أشهر والتي تتلقى مختلف الأنواع من الطعام بما في ذلك الإرضاع بالثدي تكون أعلى من النسب المناظرة لها للأطفال الإناث. ويلاحظ أن التفاوت بين الجنسين يزداد بالنسبة لبعض الأطعمة المفيدة في هذه المرحلة المبكرة من النمو، فالفواكه والخضر قدمت لأكثر من نصف الذكور ولحوالي الخمس فقط من الإناث وبينما أعطي البيض لثلث الذكور، كانت النسبة الموازية للإناث أقل من ١٠ ٪. ولا تعطينا هذه الدراسة أكثر من النسب ومن هنا يمكن أن نفترض أيضاً أن كمية الطعام ربما

تكون أيضاً لمصلحة الأطفال الذكور وهي فرضية لا نملك لها دليلاً وإن كانت الإحصائية المتعلقة بوزن الطفل والتي سنناقشها في وقت لاحق تدعم هذا الادعاء. ولكن يتعين علينا أن نشير هنا إلى أن الدراسة التي تعتمد عليها في هذا الجزء من البحث حصرت نفسها في مناطق فقيرة من عمّان، ومن هنا يصعب تعميمها على كل السكان لأنه يحتمل أن يكون التحيز أقل حدة للطبقات الأكثر يسراً وأكثر تعليمًا.

جدول رقم (١١)
النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ٣ ـ ٨ أشهر الذين
يتلقون إرضاعاً أو نوعاً معيناً من الطعام حسب الجنس

نوعية الطعام	الذكور	الإناث
الإرضاع بالثدي	٧١	٥٤
الحليب أو مشتقات الحليب	٥٦	٣٨
خبز	٥٤	٤٦
أرز	٤١	٢٥
فواكه، خضروات	٥١	٢١(*)
بيض	٣٢	٨(*)
لحم، دجاج، سمك	٢٩	١٧
بقوليات	٢٢	١٣
عدد الأطفال في العينة	٤١	٢٤

(*) الفرق بين هذه النسبة والنسبة الموازية لها للذكور معنوي إحصائياً عند المستوى ٠,٠٥ (اختبارات الفروض حسبت من قبل الباحث).

المصدر: مشروع التطوير الحضري، دائرة التطوير الحضري، عمان، جدول ٥,١٣ صفحة ٧٩.

وينعكس نفس التحيز في حالة إصابة الطفل بمرض فقد وجد في دراسة دائرة التطوير الحضري الآنفة الذكر أن حوالي ٤٤ ٪ من الأطفال الذكور الذين أصيبوا بإسهال أو ضيق تنفس أخذوا إلى طبيب للكشف والعلاج بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث المصابات بنفس الأعراض وعرضن على طبيب كانت ٣٤ ٪ فقط. (تبلغ عينة الذكور ١٠٨ والإناث ٩٩). ويلاحظ الباحث أن الاهتمام بالأطفال الذكور في كثير من الحالات يبدأ بمجرد ظهور أعراض المرض، بينما يتأخر بالنسبة للإناث وهذا دليل آخر على التحيز.

أما فيما يختص بتطعيم الأطفال فيلاحظ أن التفاوت بالنسبة للجنسين لا يبدو كبيراً وأن كان التحيز متناسباً بالنسبة لكل الأمراض (انظر الجدول رقم (١٢)، كذلك يلاحظ أن التفاوت في المعاملة يقل بالنسبة للمتعلمات مما هو عليه الحال لغير المتعلمات. فكل النساء المتعلمات تقريباً اهتممن بتلقيح أطفالهن ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس حيث بلغت نسبة الأطفال الملقحين ٩٨ ٪ بينما كانت النسبة الموازية للأطفال الإناث للنساء الأميات ٧٦ ٪ فقط. وهكذا يمكن أن يكون التحيز أكبر إذا لم تؤخذ بعض المتغيرات في الحسبان.

جدول رقم (١٢)
النسبة المئوية للأطفال البالغة أعمارهم ١٢ ـ ٣٦ شهراً
الذين يتلقون أي نوع من التطعيم حسب جنس الطفل وتعليم الأم

نوعية التطعيم	النساء المتعلمات		النساء غير المتعلمات	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
دفتيريا، سعال ديكي، تيتانوس	٩٨	٨٦	٨١	٧٦
شلل الأطفال	٩٢	٨٧	٨٣	٧٦
الحصبة	٦٣	٧٢	٦٥	٥٤
السل	٥٢	٥٧	٥٩	٥٠
عدد الأطفال في العينة	٦٤	٧٩	٥٤	٧٠

المصدر: كما ورد في جدول رقم (١١)، الصفحة ٨٢.

ويلخص الجدول رقم (١٣) حصيلة المعاملة غير العادلة للإناث حيث يتضح بشكل أكثر جلاء أنهن يتمتعن بوزن معياري يقل عن الوزن المعياري للفئة العمرية الموازية لهن من الذكور، فبينما يتمتع ٧٢ ٪ من الأطفال بوزن معياري يزيد عن ٧٠ ٪ تكون النسبة الموازية للإناث ٥٤ ٪ وهذه فروق كبيرة ولها دلالات إحصائية ذات معنى.

وبالطبع لا يترتب على التحيز في مجال التغذية والعناية الصحية نقص معياري نسبي في وزن الإناث فقط، بل أنهن سيتعرضن إلى أخطار المرض والموت أكثر من الذكور. وقبل أن نفحص البيانات المتوفرة هنا، لا بد أولاً من الاشارة إلى أنه أصبح من الثابت علمياً تقريباً أن الإناث يتمتعن بتفوق بيولوجي يتيح لهن أن يعشن عمراً أطول من الذكور ومن هنا نجد في المجتمعات التي يتساوى فيها الجنسان في المعاملة والعناية أن

جدول رقم (١٣)
التوزيع النسبي للأطفال حسب المستوى الغذائي (الوزن) حسب الجنس للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين يوم واحد وثلاث سنوات

المستوى الغذائي (نسبة الوزن المعياري للعمر)(*)	ذكور	إناث
أكثر من ٩٠ ٪	٧٢	٥٤
٨٠ ـ ٨٩ ٪	٢٢	٣٢
أقل من ٨٠ ٪	٦	١٤
الجملة	١٠٠	١٠٠
العدد في العينة	٢٠٥	٢٠٨

(*) الدلالة الاحصائية عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: مأخوذ من المرجع الوارد في الجدول رقم (١١) صفحة ٨٩، جدول ٥,١٨.

نسبة الوفات تكون أكثر انخفاضاً بين الإناث ويكون التفاوت في الوفاة بين الجنسين كبيراً خلال السنة الأولى والثانية بعد الولادة. ومن هنا نتوقع أن تكون معدلات وفيات الرضع وصغار السن في الأردن أعلى بالنسبة للذكور، ولكن الاحصاءات المتاحة تعطي صورة عكسية تماماً فالجدول رقم (١٤) يوضح لنا أن معدلات وفيات الرضع (دون سن الواحدة) هي أعلى بالنسبة للإناث، وكذلك الحال بالنسبة لوفيات الأطفال دون سن

جدول رقم (١٤)
وفيات الرضع والأطفال دون سن الثانية
حسب الجنس لأفواج نسائية في الأردن

فترة ولادة الأمهات	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود		وفيات الأطفال الذين لم يبلغوا الثانية من عمرهم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١٩٤٢ ـ ١٩٤٦	١١٥	١٣٤(*)	١٤٢	١٩٤
١٩٤٧ ـ ١٩٥١	٨٧	١٠٨	١١١	١٥١
١٩٥٢ ـ ١٩٥٦	٦٥	٧٧	٨٠	١٠٧
١٩٥٧ ـ ١٩٦١	٥٩	٧٨	٦٣	٩٢

(*) الفرق بين المعدلات الموازية للذكور معنوياً عند المستوى ٠,٠٥.
المصدر: تم الحصول على هذه الأرقام من السيد عثمان الحسن محمد نور الذي يعد لرسالة دكتوراه في جامعة متشيجن بالولايات المتحدة.

الثانية. والتفاوت بين الذكور والإناث متناسق بالنسبة لأجيال مختلفة من النساء، ولا يبدو أن الفرق قد تقلص حتى بالنسبة للأجيال الجديدة التي يفترض أن تكون أكثر وعياً وأقل محاباة للذكور.

التحيز في مجال التعليم:

فيما يبدو من الخبرة الشخصية للباحث أن التحيز هنا يبدأ في التربية المنزلية والتعليم قبل المدرسي حيث تقوم المؤسسات الأسرية بممارسة دور مبكر في صياغة حياة كل من الأطفال الذكور والإناث بصورة تتمشى مع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع وينعكس ذلك في مسألة المخاطبة والتعليم في شراء الألعاب التي تكون في شكل اكتشافات علمية مصغرة للأطفال الذكور أكثر من الإناث وفي شراء الألعاب المتعلقة بالأعمال المنزلية وبدمية العروس للبنات، وبما أن هذه الفترة المبكرة من حياة الأطفال قد تكون حاسمة في صياغة الطفل وتشكيله، فلا بد أن هذه الممارسات تعطي فرصة أفضل للذكور ليكونوا أكثر خلقاً وإبداعاً وابتكاراً، بينما هي تصوغ البنت لتكون أقرب احتمالاً لتظل قابعة بين الحيطان.

أما فيما يتعلق في التحيز ضد البنات في التعليم المدرسي فيكفي أن نشير إلى أن الآباء يتجهون إلى إرسال أبنائهم الذكور إلى المدارس الخاصة أكثر مما يفعلون ذلك بالنسبة لبناتهم. وهي مدارس تتيح لتلاميذها تحصيلاً أفضل. فخلال العام الدراسي ١٩٧٩/١٩٨٠[١١] كانت نسبة الإناث في كل المدارس الخاصة ذات الرسوم المرتفعة حوالي ٤٠ ٪ من جملة الطلبة، بينما تقترب نسبتهن من نصف الطلبة في المدارس الحكومية ٤٧ ٪. ومن ناحية أخرى توحي البيانات بأن الأهل لا يبدو أنهم يشجعون بناتهم على متابعة التعليم بقدر ما يفعلون ذلك بالنسبة للأبناء الذكور وخاصة بالنسبة للتعليم في المدارس الخاصة المكلفة، فعلى مستوى المرحلة الثانوية نجد أن نسبة البنات في المدارس الخاصة هي ٢٤ ٪ من جملة الطلبة خلال العام الأكاديمي ١٩٧٩/١٩٨٠، بينما ترتفع هذه النسبة إلى ٤٢ ٪ في المدارس الحكومية المجانية. فكأن الأسرة وخاصة الأسر الفقيرة والمتوسطة غير مستعدة للاستمرار في الإنفاق على البنت لأن الفتاة في رأيهم مرشحة للزواج أكثر من الانضمام لسوق العمل، ومن هنا فإن تكاليف تعليمها وتدريبها إلى فترات طويلة لا يتوقع أن يكون له عائد على أهلها، بينما يمكن أن يستفاد من عمل الابن وخاصة خلال فترة عمله السابقة على تكوين أسرة منفصلة. فالاعتبارات إذن ليست

اعتبارات ذاتية محضة بل هي وليدة ظروف اقتصادية واجتماعية. فاحتمال انضمام الفتاة لسوق العمل حتى وإن نالت قدراً من التعليم مساوياً لأخيها يكُون أقل بكثير من احتمال انضمام الابن، ولكن حتى لو كان احتمال الانضمام لسوق العمل متساوياً بالنسبة لكل من البنت والولد بعد إنهاء مرحلة دراسية معينة، فإن احتمال استمرار الابن في الإنفاق على أسرته يكون لفترة طويلة نسبياً بينما يحتمل أن تتزوج البنت بعد فترة قصيرة من بدء العمل الأمر الذي يقلل أو ينهي دعمها الاقتصادي للأسرة. والواقع أن بعض الأرقام التي يمكن حسابها على مسح الخصوبة البشرية في الأردن عام ١٩٧٦ توضح لنا أن نسبة البنات المولودات لأمهات اكتملت خصوبتهن (الفئة العمرية ٤٥ ــ ٤٩) واللائي انفصلن عن الأسرة ويعشن بعيداً عنها تبلغ أكثر من ٤٠ ٪ من جملة البنات المولودات، بينما كانت النسبة الموازية للأبناء تقل عن ٢٥ ٪ الأمر الذي يؤكد استمرار بقاء الأبناء مع أسرهم لفترات أطول.

وفي السودان وخاصة في بعض المناطق الريفية الأكثر تخلفاً نجد نسبة مدارس البنات تقل عن ١٠ ٪ من جملة المدارس، ورغم ذلك تقل نسبة الطالبات إلى أقل من ذلك بكثير وذلك لأن الأسر لا ترغب في تعليم البنت حتى لا تحرم من إسهامها في العمل المنزلي والزراعي[١٢].

ولكن يتعين علينا أن نتدارك قبل قبول هذه النتيجة أن الأمر في الواقع ليس اقتصادياً بحتاً كما توحي به خلاصة الفقرة السابقة، والدليل على ذلك هو أن الأسر التي تخضع أسيرة لما يمليه عليها المجتمع ــ وهي بالتأكيد غالبية الأسر ــ لا تميل إلى إتاحة الفرصة للفتاة ليس فقط إلى مواصلة التعليم وإنما أيضاً إلى تحديد مجال ذلك التعليم وتحديد نوعيته بحيث يكون متوافقاً مع النظام الاجتماعي السائد والمقبول. فحينما فرض الواقع المتغير باستمرار والمتأثر إلى حد بعيد بالثقافة الغربية، ضرورة إتاحة الفرصة للفتاة أن تنال ما يناله أخوها من فرص في التعليم الجامعي والفني. ووجدت الأسر حرجاً في مواجهة هذا التيار الجديد، ومن هنا حاولت التوفيق بين ما يفرضه الواقع الجديد وما يمكن قبوله في نطاق القيم والمفاهيم السائدة. وهكذا سمح للفتاة أن تدخل الجامعة ولكن يتعين عليها أن تتجه إلى الدراسة في كليات تؤهلها إلى مهمة لا تتناقض ووظيفتها التي «خلقت لها». فاتجهت البنات أكثر نحو الكليات الأدبية والتربوية والطبية حتى يتأهلن إلى مهن محددة مثل التدريس لبنات جنسهن، أما أنها ترتبط أصلاً بالمهنة المقدر

للمرأة القيام بها داخل البيت كربة أسرة، فتدريس التلاميذ في المدارس الابتدائية والاعدادية، يمكن اعتباره امتداداً لدورها في تربية أطفالها كزوجة. أما قيامها بمهنة التمريض أو العلاج كطبيبة فهذا أيضاً يعتبر امتداد لمهن تتعلق بمسألة العاطفة والحنان والسهر على زوجها وأطفالها في أوقات الشدة المرض. هذا بالاضافة إلى أن شرائح واسعة من المجتمع غير مستعدة لعرض بعض مشكل وأمراض السيدات على الطبيب الرجل. ومن هنا فإن السماح للمرأة كي تصبح طبيبة مثلاً من شأنه أن يحل بعض العقد الخاصة بعلاج المرضى من النساء من قبل الأطباء الذكور.

وهكذا يفرض الواقع الاجتماعي والأسري على الفتاة أن تتجه إلى دراسات معينة ليس ذلك بسبب ميل طبيعي ومغروس لدى المرأة بقدر ما هو إفراز لهذا الواقع.

وقد اتجهت الفتيات أولاً لدراسة الآداب والفنون ثم مع تزايد الضرورات الاجتماعية اتجهن نحو دراسة الطب والتمريض وهذا هو الواقع الذي يمكن أخذه من الاحصاءات في كل من جامعتي الخرطوم والأردن. ففي جامعة الخرطوم مثلاً لم تزد نسبة الطالبات في كليات الهندسة والزراعة والبيطرة خلال السنوات العشر الماضية عن ٥ ٪ من جملة الطلاب، بينما ارتفعت هذه النسبة إلى أكثر من ٢٠ ٪ في كليات الآداب والاقتصاد وهي ترتفع بنسبة سريعة ومتواترة في كليتي الطب والصيدلة(١٣).

أما في الجامعة الأردنية فقد ظلت كليتا الصيدلة والتمريض حصراً على البنات تقريباً بينما بلغت نسبة البنات المقبولات للعام الجامعي ١٩٨٢/٨١ حوالي ثلاثة أرباع وثلثي مجموع الطلاب على التوالي في كليتي الآداب والتربية وحوالي ربع الطلاب فقط في كليتي الهندسة والحقوق(١٤).

ما نريد قوله هنا أن التحيز في تعليم المرأة، ليس فقط في إتاحة فرص متساوية من الناحية الكمية وإنما أيضاً من الناحية النوعية والتخصصية إن صح التعبير. فنوعية التعليم الذي يفرض على المرأة بحجة طبيعة العمل الذي يناسبها ويتوافق مع قيم المجتمع السائدة وبحجة تقسيم العمل حسب الاختلافات الجنسية المزعومة هذا النوع نفسه نجده غير متجانس مع واقع المجتمع من زاوية أخرى، فحينما يدعي البعض أن دراسة العلوم الهندسية والزراعية والبيطرية لا تتماشى وأنوثة المرأة وتكوينها البيولوجي، يتناسى هؤلاء الأعمال الشاقة والمرهقة التي تقوم بها المرأة في الزراعة وتربية الحيوان

وجلب الماء والوقود وإعداد الطعام كما هو الحال في المناطق الريفية، وهي أعمال أكثر مشقة وإرهاقاً من ممارسة المهن الفنية في مجالات الهندسة والزراعة.

ولكن فيما يبدو أن المخططين ومتخذي القرارات السياسية كانوا يعتقدون أن ما اعتادت أن تقوم به المرأة على مر الزمن حتى في المجال الزراعي ليس من طبيعتها وعليه ومع إدخال (التحديث) في الزراعة الذي فرض إدخال بعض أساليب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة، كان التركيز والتوجه محصوراً حصراً يكاد يكون كاملاً في إعداد الرجل وتدريبه في استخدام تلك الأساليب الجديدة الأمر الذي أدى إلى تعظيم دور الرجل، وتعظيم إنتاجيته وتقليص الدور الذي كانت تقوم به المرأة. وهذا ما ينعكس في الانحدار السريع لمعدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الريف وخاصة في المجال الزراعي.

ورغم التحيز ضد المرأة في مختلف المجالات منذ ميلادها وخلال مراحل حياتها المختلفة منذ عهد الطفولة إلى أن تصبح زوجة وأُمًّا إلا أنها بالطبع تقوم بدور كبير في التوازن الاقتصادي والاجتماعي وفي استقرار النسق القائم، ولا شك أن العمل المنزلي الذي تقوم به النساء يعتبر ضرورة لا غنى عنها لبقاء النظام القائم واستمراره. ولكن الاجحاف الذي يصيب المرأة هنا وينقص من دورها الفاعل هو اعتبار عملها المنزلي لا قيمة اقتصادية له. فالمرأة التي تشرف على رعاية الأطفال وتنشئتهم وتقوم بإعداد الطعام وبغسل الأواني والملابس وبنظافة البيت وترتيبه وحتى بشراء الحاجيات وبإنتاج بعض السلع لأغراض الاستهلاك المنزلي وبتربية الطيور والدواجن الخ، كل هذه الأعمال رغم ما تتطلبه من جهد ووقت غير داخلة في حسابات الدخل القومي وبالتالي لا تعتبر كنشاط اقتصادي وإن كانت كما هو واضح تسهم في إنتاج السلع كالخبز وأصناف الطعام الأخرى بالإضافة إلى خدمات متنوعة. وبالطبع تترتب على إهمال الاحصاءات لعمل المرأة المنزلي نتائج منها أن مقاييس معدلات النشاط الاقتصادي لن تكون مقنعة ودقيقة كما أن حسابات الدخل القومي ستكون أقل مما يجب أن تكون عليه[١٥]. ولكن ما يهمنا هنا أن الاجحاف الذي يلحق بالمرأة يضر أيضاً بمكانتها وبتكريس التحيز ضدها في كافة المجالات التي تعرضنا لها في هذا البحث.

الهوامش

(١) دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، مسح الخصوبة البشرية في الأردن ١٩٧٦، **التقرير الرئيسي**، المجلد الأول، عمان ١٩٨٠، صفحة ٣، ٤.

(٢) ريتشارد ايسترلين، «الخصوبة والتنمية»، **النشرة السكانية**، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، العدد ١٨ حزيران ١٩٨٠، الصفحات ١٤ ـ ١٥.

(٣) تم تحليل البيانات أثناء حضور الكاتب حلقة بحثية عن التحليل المتعدد المتغيرات نظمها مجلس السكان بالقاهرة في استانبول في يوليو ١٩٨١.

(٤) على أي حال تبدو هذه الافتراضات مقبولة على الأقل بالنسبة لبعض الباحثين، انظر على سبيل المثال مقال:

— Donald G. Morrison: Discriminant Analysis, in Robert Ferber, Editor, «Handbook of *Marketing Research*», McGraw-Hill Book Company, New York, 1974, pp. 442-457.

(٥) دراسة أجراها الباحث: انظر التفاصيل كما وردت مع الجدول رقم ٢.

(٦) انظر مثلاً:

— F.N. Kerlinger and E.J. Pedhagur, *Multiple Regression in Behavioral Research,* Holt, Rinehart and Winston, Inc., New York, 1973, pp. 336-341.

انظر أيضاً:

— Robert Bibb and Dennis W. Roncek, *Investigating Group Differences, An Explication of the Sociological Potential of Discriminant Analysis, Sociological Methods and Research,* Vol. 4, No. 3, 1976, pp. 349-379.

(٧) هاني العمد، **الأمثال الشعبية الأردنية**، وزارة الثقافة والشباب، عمان، الطبعة الأولى، كانون الثاني ١٩٧٨، ص ١٥٢.

(٨) هاني العمد، **المرجع السابق**.

(٩) **المرجع السابق**، ص ١٥٥.

(١٠) **المرجع السابق**، ص ٦١٩.

(١١) كل ارقام الواردة في هذه الفترة محسوبة من **التقرير** الاحصائي السنوي التربوي في الأردن، صفحات ٢٣، ٤٧ و ٥٠.

(١٢) انظر: محمد العوض جلال الدين **السكان وقضايا التنمية** صفحة ١٥٠ ـ ١٥١.

(١٣) محمد جلال الدين **«قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث»**، صفحة ١٦٦.

(١٤) الجامعة الأردنية، **منجزات وتطلعات ١٩٨١**، صفحة ٣٦.

(١٥) لمزيد من التفاصيل انظر محمد جلال الدين، **مرجع سابق**، صفحات ١٣٥ ـ ١٦٨. يقوم الباحث أيضاً بإعداد دراسة جديدة عن هذا الموضوع.

□ □ □